الرصد الاستراتيجي

تقرير شهري يرصد الطروحات السياسية والاستراتيجية في الشأن المحلي والإقليمي والدولي

ترجمة وتحليل

شباط 2023

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

HAMMURABI CENTER
For Researches & Strategic Studies

الرصد الاستراتيجي

تقرير شهري يصدر عن قسم الرصد الاستراتيجي- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ويعنى بما ينشر عن مراكز التفكير الاستراتيجي العالمية فيما يخصّ الشأن العراقي والإقليمي والدولي

شباط 2023م

العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com

اسم المطبـــــــوع: الرصد الاستراتيجـي

الترجمـــــــــــة: عزيز محسن الكعبي

التدقيق اللغـــــوي: ماجد أحمد عطيـــة

إصـــــــــــدار: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية - قسم الرصد الاستراتيجي

المصدر الرئيس للأوراق: مراكز البحوث العالمية – المجلات المتخصصة بالشأن السياسي والاستراتيجي

(حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)

لا يجوز نشر أي جزء من هذه الأبحاث والدراسات والمقالات إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تمثّل المقالات المنشورة وجهة نظر المركز، وإنما تمثّل وجهة نظر الباحث.

الموضوعات

المحور الأول: الجمهورية الإسلامية الإيرانية

- إيران تطور سياسة خارجية نشطة 4

المحور الثاني: الهند

- غوتام أداني والرأسمالية الهندية الجديدة 11

المحور الثالث: روسيا وأوكرانيا

- بعد عام من الحرب، ظلت أوكرانيا وروسيا مصممتين 19

المحور الرابع: الكيان الصهيوني

- الكيان الصهيوني نهاية الديمقراطية الإسرائيلية 22

إيران تطور سياسة خارجية نشطة

By Alexandr Svaranc, New Eastern Outlook, 20 February 2023.

في تقييماتهم للسياسة الخارجية الإيرانية بعد ثورة فبراير 1979، غالباً ما يميل الخبراء إلى أن يكون لديهم تصور أحادي الجانب ومنحاز لدبلوماسية طهران. على وجه الخصوص، ظهرت صورة نمطية معينة، مفادها أن إيران، باعتبارها الدولة الإسلامية الشيعية الرئيسية من حيث الدين، هي رائد التشيع العالمي، وتسعى جاهدة للهيمنة المطلقة في العالم الإسلامي (الشيعي في المقام الأول) وتبشر بأيديولوجية الوحدة الإسلامية مع مسحة شيعية.

وبطبيعة الحال، يلعب العامل الديني دوراً رئيسياً في السياسة والدبلوماسية الإيرانية (وإلا لما سمّيت الدولة جمهورية إيران الإسلامية، ولن يتم تحديد النظام الحاكم من خلال سيادة آية الله). في الواقع، فإن الإطاحة بنظام الشاه في فبراير 1979 تحت شعارات الثورة الإسلامية في إيران سعت إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

1- الخارجية – استبعاد الهيمنة الخارجية (الغربية – الأنجلوسكسونية) من حياة إيران، والتأثير المفسد للقيم الغربية غير الأخلاقية المعادية للقيم واستغلال الشركات الغربية للموارد الطبيعية الاستراتيجية الإيرانية للنفط والغاز.

2- الداخلية – من خلال التوحيد الإسلامي للحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة السياسية الداخلية للدولة الإيرانية والمجتمع متعدد الأعراق (على وجه الخصوص، لتوطين أساس الانفصالية العرقية لجزء من المسلمين، ولكن ليس السكان الفارسيين في البلاد – الآذريون والأكراد والبلوش والبشتون والعرب.

من الطبيعي أن تعتبر إيران، التي تحتل تاريخياً وتقليدياً مكاناً رئيسياً في الشرق الأوسط، فكرة تعزيز العالم الشيعي في هذا الفضاء استراتيجية ذات أولوية. وبناءاً على ذلك، فإن دولاً مثل لبنان والعراق وسوريا واليمن والمملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان وأفغانستان وأذربيجان (حيث

يعيش المسلمون الشيعة بنسب مختلفة) هي أهداف ذات أهمية متزايدة لإيران. في الوقت نفسه، تمضي طهران في دبلوماسيتها ليس فقط من وجهة نظر التفضيلات الدينية، ولكنها تحاول أيضاً اتباع نهج شامل لموضوع العلاقات الثنائية (على وجه الخصوص، لمراعاة مجمل السمات التاريخية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية السياسية وغيرها).

على عكس تركيا المجاورة والممالك العربية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت)، لا تتمتع إيران بعلاقات خارجية عرقية ودينية مهمة (على سبيل المثال، الشعوب والبلدان التركية لتركيا والعالم العربي والسنّي بالنسبة للمملكة العربية السعودية).

ربما لو تم الحفاظ على النظام الديموقراطي لانتخاب حكومة وطنية في إيران بناءاً على تجربة النصف الأول من عام 1950م (على وجه الخصوص، حكومة محمد مصدّق من 1951-1953)، فأن المصير السياسي للدولة الإيرانية كان سلك طريقاً مختلفاً. ومع ذلك، فإن المملكة المتحدة والولايات المتحدة، انطلاقاً من الأهداف الاستعمارية والطموحات الإمبريالية، لم توافقا على تأميم صناعة النفط (الحقول) في إيران ونظمتا انقلاباً (عملية سرية لوكالة المخابرات المركزية أياكس). أدت الإطاحة بمصدّق إلى حقيقة أن الجنرال فضل الله زاهدي، الذي وصل إلى السلطة، أعاد امتيازات النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، واصل الغرب استغلال الموارد الإيرانية وسنّ قوانين لا تتوافق مع القيم الأخلاقية المحلية.

أكثر من 40 عام من بقاء إيران تحت العقوبات الاقتصادية الشديدة من قبل الدول الغربية وتوابعها لم تكسر إرادة الشعب الإيراني والقيادة السياسية في الاستقلال. كان على الجمهورية الإسلامية التكيف مع الحقائق الجديدة وبناءاً مسار جديد للبقاء والتنمية. على مدى العقود الماضية، تمكنت إيران من إنشاء وتطوير مجمّع وطني للصناعة والتعليم والعلوم والدفاع. في ظل ظروف اليوم، تواصل طهران معارضة الهيمنة العالمية للولايات المتحدة، وتنظر بشكل ايجابي إلى المسار نحو عالم متعدد الأقطاب الذي أعلنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في فبراير 2007، وتزيد من

سياستها الخارجية وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية مع الدول الرئيسية (في المقام الأول الصين والهند وروسيا) وتحترم مصالح الدول الصغيرة (بما في ذلك الدول المجاورة).

في هذا الصدد، يتم لفت الانتباه إلى مسار إيران المستقل في حالة تفاقم العلاقات الروسية الأوكرانية، حيث تعترف الدبلوماسية الإيرانية، من ناحية، بسيادة أوكرانيا، من ناحية أخرى، تدين السياسة التوسعية لحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة، والتطلعات العدوانية لكتلة شمال الأطلسي في الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي والنزعة العسكرية المعادية لروسيا من الغرب على الأراضي الأوكرانية.

تعمل إيران، بغض النظر عن رأي كييف وحلفائها الغربيين، على تطوير دبلوماسية مستقلة وسياسة براغماتية للشراكة الاستراتيجية مع روسيا (بما في ذلك في مجال التعاون العسكري التقني والتكنولوجيا الفائقة). وتقدر طهران دور روسيا في بناء محطة بوشهر للطاقة النووية، وسياسة موسكو في الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى المتاخمة لإيران. كما تطورت شراكة روسية إيرانية ايجابية في سوريا، في المواجهة المشتركة مع قوى الإرهاب الدولي (على سبيل المثال، داعش، وهي منظمة إرهابية دولية محظورة في روسيا)، على منصة أستانا للتعاون الدبلوماسي.

سيتم إثراء طيف العلاقات الاقتصادية الروسية الإيرانية قريباً من خلال نمو الطلب السياحي واهتمام الروس بإيران (على وجه الخصوص، سيتم تسهيل ذلك من خلال توقيع اتفاقية تبادل بدون تأشيرة بين البلدين)، واحتمال التعاون في مجال الهندسة الميكانيكية (خاصة السيارات بعد تأكيد شهادة السيارات الإيرانية).

لا تزال إيران وروسيا أكبر مالك للغاز الطبيعي (على التوالي، يسيطران على 17٪ و 24٪ من احتياطيات الغاز في العالم). أكثر من 40٪ من احتياطيات الغاز في العالم قادرة على ممارسة تأثير رئيسي على عملية التسعير في أسواق الغاز الأجنبية.

في محاولة للتغلب على العزلة المصطنعة التي تفرضها العقوبات الغربية، بدأت إيران في إظهار اهتمام نشط بالتعاون متبادل المنفعة معEAEU ، لزيادة حجم التجارة مع دول التكامل الأوراسي، وانضمت إلى المنظمة الدولية الرئيسية للتعاون الآسيويSCO .

وتعدّ الصين والهند من المجالات المهمة للتعاون الاقتصادي الإيراني متعدد الاتجاهات في مجالات الاستثمار والطاقة والتكنولوجيا المتقدمة والصناعة والزراعة والخدمات اللوجستية واتصالات النقل. تلقت إيران استثمارات كبيرة بقيمة 450 مليار دولار من الصين لتطوير البنية التحتية والطاقة والسياحة، والتي يمكن أن تغير في المستقبل المنظور وجه إيران لصالح دولة متطورة صناعياً.

كما تعمل بكين ونيودلهي بنشاط على تطوير التعاون العسكري والعسكري التقني مع طهران على المستوى الثنائي (بما في ذلك من خلال الخدمات الخاصة). وكما قال الرئيس الصيني شي جين بينغ: "تدعم الصين إيران في حماية سيادتها الوطنية ومواجهة الاجراءات الأحادية الجانب والترهيب". وبناءاً على ذلك، تحذّر بكين دول الناتو وإسرائيل من عدم جواز الأعمال العدوانية ضد إيران.

كانت الزيارة الرسمية للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى الصين، التي تمت في الفترة من 14 إلى 16 فبراير من هذا العام، دليلاً على مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية الإيرانية الصينية. ووقّع الطرفان 20 اتفاقية تعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والرعاية الصحية والزراعة والتجارة والسياحة والرياضة وغيرها من المجالات.

تحاول طهران إحياء التقاليد التاريخية للعلاقات التجارية بين بلاد فارس والمراكز الآسيوية، لأنه في العصور القديمة مرّ أحد الطرق الرئيسية لـ "طريق الحرير" من الصين والهند عبر بلاد فارس. كل شيء يعود إلى طبيعته، لأن إيران ليست فقط دولة ذات تقاليد الماضي، ولكنها أيضاً موضوع رئيسي في الشرق الأوسط الحديث وقطب واعد بنفس القدر لعالم متعدد الأقطاب في المستقبل.

التحليل:

جذور السياسة الخارجية الإيرانية في ثقافتهم

إن فهم سياسة إيران الخارجية هو المفتاح لمعرفة سياسات وفكر صانع القرار الإيراني ويتطلب قبل كل شيء تحليلًا دقيقًا للسياقات الثقافية والنفسية العميقة لسلوك السياسة الخارجية الإيرانية. فبالنسبة لإيران، الماضي حاضر مع الحاضر والمستقبل، فالفخر بثقافتهم وتاريخهم وحضارتهم متجذر في السياسة الخارجية الإيرانية. كما أن الذاكرة الإيران دائماً ما تكون حاضرة حين يعرض الجزء الذي تعرضت له إيران في حقب مختلفة للعدوان والتنافس. إذ يتذكر الإيرانيون أن الإغريق والعرب والمغول والأتراك غزو وطنهم. كما يتذكر الإيرانيون أن الإمبراطوريتين البريطانية والروسية استغلتهم اقتصادياً وأخضعتهم سياسياً وغزت واحتلت بلادهم في حربين عالميتين.

كما أن الحقائق القائلة بأن الولايات المتحدة الأمريكية أجهضت التطلعات الإيرانية الحكومية في عام 1953 من خلال الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء محمد مصدّق، وإعادة الشاه الأوتوقراطي إلى العرش وبعد ذلك سيطر على البلاد لمدة ربع قرن، هي صحيحة ومحفورة بعمق في ذاكرة إيران. كل هذه الأحداث تركت أثرها على السياسة الخارجية الإيرانية.

فن الحكم وسياسة النفس الطويل

على عكس التصوير الغربي والإسرائيلي للسياسة الخارجية الإيرانية على أنها "غير عقلانية"، تمتلك إيران تقليداً حكيماً في فن الحكم تم تأسيسه من خلال قرون من الخبرة في الشؤون الدولية بدءاً من كورش الأكبر منذ أكثر من 2000 عام.

نعم لم يمنع ذلك وقوعها بجملة من الأخطاء في تاريخها الدبلوماسي الطويل، خصوصاً منذ فترة ما بعد الثورة، وبالتحديد في السنوات الأولى للثورة الإسلامية، ومع ذلك، من المهم أيضاً الاعتراف بالحالات التي كانت فيها السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة معتدلة وبناءة وذات بعد مستقبلي.

الدرس في التعامل مع السياسة الخارجية الإيرانية

هناك دروس مهمة يجب تعلمها من قبل الدول التي تتعامل مع إيران، وخاصة تلك القوى التي تتنازع مع إيران حول القضية النووية الحاسمة، تتلخص بالآتي:

1- يرتبط فن الحكم في إيران ارتباطاً وثيقاً بتبادل الاحترام. في محاولة للتفاوض مع إيران، يمكن أن تؤدي الضغوط والتهديدات، المباشرة أو غير المباشرة، العسكرية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية، إلى نتائج عكسية للغاية. عندما تقول الولايات المتحدة "كل الخيارات مطروحة على الطاولة" في النزاع النووي، على سبيل المثال، تنظر إيران إلى هذا على أنه تهديد باستخدام القوة العسكرية يجب مقاومته. أو عندما أصدرت القوى الستة اقتراحها المشترك لإيران للمناقشة، كما فعلوا في جنيف في 19 تموز 2008، مع مهلة 2 أغسطس للرد الإيراني، فهمت إيران ذلك على أنه انذار يمكن أن يتبعه فرض العقوبات. وبينما كان رد فعل إيران على اجتماع جنيف، الذي ضم الولايات المتحدة للمرة الأولى، ايجابياً بشكل عام، قال القادة الإيرانيون بما يكفي لإثبات أنهم يتوقعون الاحترام ورفض التهديدات. في مخاطبته الشعب الإيراني بشأن القضية النووية الحاسمة في 17 تموز 2008، رفض المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، آية الله العظمى السيد علي الخامنئي، التهديدات من الولايات المتحدة، قائلاً: إن "الشعب الإيراني لا يحب التهديدات. لن نرد على التهديدات بأي شكل من الأشكال ". لكنه امتدح على وجه التحديد القوى الأوروبية لأنها "تحترم الشعب الإيراني. ويؤكدون أنهم يحترمون حقوق الشعب الإيراني".

2- سيستفيد المحاورون والمفاوضون بشكل كبير إذا فهموا أيضاً أسلوب التفاوض الإيراني. إذ يجمع الدبلوماسيون الإيرانيون، الذين تمّ تدريبهم وتهيئتهم وشحذهم بخبرة دبلوماسية طويلة، مجموعة من التكتيكات في التعامل مع نظرائهم أبرزها: الاختبار، والتحقيق، والمماطلة، والتهديد المضاد عند التهديد.

3- يجب على القوى الأجنبية مثل الولايات المتحدة أن تعترف بالشعور الشرس بالاستقلال ومقاومة الشعب الإيراني، بغض النظر عن الاختلافات السياسية والأيديولوجية، للضغط المباشر

أو غير المباشر، والإملاء، والتهديد الصريح أو الضمني باستخدام القوة. مع وضع هذه النقاط في الاعتبار، لأن التهديد يأتي بنتائج عكسية.

غوتام أداني والرأسمالية الهندية الجديدة

By Salil Tripathi, Policy Foreign, 3 February 2023.

كانت الأمور تسير على ما يرام بالنسبة لرجل الأعمال غوتام أداني. في عام 2022، أصبح لفترة وجيزة ثاني أغنى رجل في العالم . في بداية هذا العام، منحته صحيفة "إنديا توداي" صانع الأخبار لهذا العام بملف تعريف متملق، واصفة إياه بأنه "ملك النمو". وفي يناير كانون الثاني كان من المتوقع أن تقدم مجموعة أداني طرحاً عاماً للمتابعة من شأنه أن يجمع ما يصل إلى 2.4 مليار دولار. بدأ عدني – الرجل والمجموعة – لا يقهر.

لا يزال أداني صانع الأخبار لهذا العام ولكن لأسباب مختلفة. قبل أسبوع واحد من الطرح اللاحق، نشرت شركة الاستثمار Hindenburg Research ومقرها نيويورك تقريراً يزعم أن مجموعة Adani قد ضخمت سعر سهمها وتقييمها السوقي من خلال "التعثر الدائري" – حيث حصلت على شركات غامضة يقال إنها مرتبطة ب Adani ومسجلة في ملاذ ضريبي للاستثمار في أسهمها. وقال التقرير: إن أداني كانت تسحب "أكبر خدعة في تاريخ الشركات."

ونفى أداني هذه المزاعم واستأجر شركة محاماة كبرى في نيويورك لتمثيل التكتل ضد المطالبات المحتملة في الولايات المتحدة. ولكن على الرغم من ذلك، في الأسواق العامة، كان التكتل يسقط من النعمة. في أعقاب التقرير، أعطت وكالة التصنيف الائتماني موديز إنفستورز سيرفيس أربعة أسهم في مجموعة أداني نظرة سلبية. خفّضت مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال الوزن الممنوح لأسهم مجموعة أداني، ممّا زاد من الضغط الهبوطي على أسعار الأسهم. أزالت مؤشرات ستاندرد آند بورز داو جونز الأسهم من مؤشر الاستدامة الخاص بها، وباع صندوق الثروة السيادية النرويجي حيازاته في التكتل، وقال كريدي سويس وسيتي جروب: إنهما لن يقبلا بعد الآن الأوراق المالية لمجموعة أداني كضمان.

على الرغم من أن رد فعل السوق هيمن على العناوين الرئيسية، إلا أن الاستجابة السياسية كانت استيعابية بنفس القدر. ووصف مسؤول تنفيذي كبير في شركة أداني التقرير بأنه هجوم على

الهند نفسها. وفي الوقت نفسه، طالب حزب المؤتمر الوطني الهندي المعارض بإجابات من رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي. وأدلى زعيم حزب المؤتمر راهول غاندي بتصريحات في البرلمان حول علاقات مودي مع أداني والتي تمّ شطبها لاحقاً من السجل الرسمي.

علاقات أداني مع مودي قوية وعميقة. تتمتع الهند بقطاع خاص مزدهر، لكن صعود أداني كان مذهلاً بشكل خاص، بالتزامن مع صعود مودي إلى السلطة. وعلى عكس التكتلات اليابانية أو الكورية الجنوبية، وهي احتكارات القلة التي غالباً ما تتنافس مع بعضها البعض، فأن صعود أداني يشبه نمو كبار رجال الأعمال في جنوب شرق آسيا، الذين يستفيدون من الاحتكارات التي ينحتونها لأنفسهم بدعم من قادة سياسيين أقوياء، مثل الرئيس الفلبيني السابق فرديناند ماركوس، أو الرئيس الإندونيسي السابق سوهارتو، أو رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد. الذين خدموا جميعاً بين أواخر 1970 ومنتصف 1990.

نمت مجموعة Adani بشكل ملحوظ خلال فترة مودي في السلطة. كان أداني نفسه مشجعاً للسياسية منذ عام 2002، عندما قوضت أعمال الشغب القاتلة ثقة الأعمال في ولاية غوجارات – حيث شغل مودي منصب رئيس الوزراء بين عامي 2001 و 2014. تشتهر الدولة بمشروعها، ولكن في أعقاب العنف الطائفي، بدأ المستثمرون في الابتعاد. جاء أداني لإنقاذ مودي، وجمع قادة الأعمال الغوجاراتيين معاً للاستثمار في مرونة الولاية. لا ينسى مودي أولئك الذين ينتقدونه، لكنه يتذكر أيضاً أولئك الذين يقفون إلى جانبه.

عندما كان مودي رئيساً للوزراء، استثمر أداني في العديد من مشاريع البرقوق في الولاية، بما في ذلك أكبر ميناء خاص في الهند في موندرا، غوجارات. بحلول أوائل عام 2019، سيطرت Adaniعلى ربع سعة الموانئ في الهند وفازت بحقوق إدارة ست مطارات مملوكة للحكومة. وأضاف في وقت لاحق حصة 74 في المئة في مطار تشاتراباتي شيفاجي مهراج الدولي، ثاني أكثر المطارات ازدحاماً في الهند. في عام 2021، أعلنت مجموعة Adani عن مشروع طموح للطاقة الخضراء. ولكن في حين أن أنصار مودي قد ينسبون إليه الفضل في صياغة ما يسمى

بنموذج جوجارات، حيث تلعب الشركات الخاصة دوراً مهيمناً في التنمية الاقتصادية، فإن الولاية لديها تقليد للقطاع الخاص منذ قرون دفع نموها.

الفطنة التجارية متجذرة في ثقافة ولاية غوجارات. وتمتلك الولاية أكبر خط ساحلي في الهند، ويبحر التجار الغوجاراتيون منذ فترة طويلة من شواطئها للقيام بأعمال تجارية عبر المحيط الهندي وما ورائه. لا يسعى أباطرة الغوجاراتية النموذجيون إلى إزعاج الحكومة، لكنهم أيضاً لا يريدون أن تتدخل الدولة في شؤون الأعمال. تم تجسيد دور التاجر الحكيم الذي يوجه الدولة من قبل Mahajans، الذين عملوا كدائنين وتجار ومصرفيين. عندما اجتمع ثمانية رجال أعمال بارزين، بما في ذلك خمسة من الغوجارات، لكتابة خطة بومباي للاقتصاد الهندي في عام 1944، تعاملوا معها باعتبارها ممارسة لحماية مصالحهم من خلال حماية الأعمال التجارية من المنافسة الأجنبية والسماح للدولة ببناء البنية التحتية.

تختلف الرأسمالية الهندية اليوم عن رأسمالية الماضي. خلال العقود التي تلت الاستقلال، عندما حررت الهند اقتصادها واحتاجت الشركات إلى إذن حكومي لزيادة رأس المال أو توسيع العمليات، تنافست الشركات الهندية أثناء معرفة كيفية إتقان البيروقراطية البيزنطية. ثم كانت هناك قيود صارمة على الشركات الخاصة: حول ما إذا كان بإمكانها تسريح الموظفين أو القطاعات التي يمكنهم الاستثمار فيها، على سبيل المثال. ولكن في عام 1991، أطلق رئيس الوزراء الهندي آنذاك بي في ناراسيمها راو ووزير المالية آنذاك مانموهان سينغ اصلاحات اقتصادية سمحت للشركات الهندية بالبدء في استعراض عضلاتها.

إذا كان نموذج جوجارات القديم قد جعل الشركات تنجح من خلال إبعادها عن مخالب الحكومة، فإن النسخة التي تبناها مودي وأداني تطمس الآن الخطوط الفاصلة بين الدولة والقطاع الخاص. وفقاً لأحد الحسابات، دفعت مجموعة Adani ما بين 1 و 32 روبية لكل متر مربع لتطوير ميناء موندرا والمنطقة الاقتصادية الخاصة، وهو أقل بكثير ممّا دفعته الشركات الأخرى مقابل معاملات مماثلة. بعد أربع سنوات من تولي مودي منصب رئيس الوزراء في عام 2014،

غيرت الهند القواعد للسماح لشركة ليس لديها خبرة سابقة بتقديم عطاءات للمطارات، وانتهى الأمر بشركة Adani بست مطارات. عندما أعلنت الهند عن خطط لإدخال اصلاحات زراعية موجهة نحو السوق – تمّ إلغاؤها لاحقاً – استثمرت Adani في صوامع الحبوب.

قد يبدو هذا النموذج أشبه برأسمالية المحسوبية في شرق آسيا، حيث يقدم سياسي خدمات لأباطرة الأعمال الداعمين لتعزيز شركاتهم – مثل سوغو شوشا اليابانية أو تشايبول في كوريا الجنوبية. ولكن هناك فرق رئيسي. كانت سوغو شوشا اليابانية كيانات تجارية متشابكة تتوسط مع بعضها البعض للتمتع بوفورات الحجم. كان تشايبول الكوري الجنوبي من بناة الأمة بعد الحرب، وشركات رأس المال الاستثماري بشكل فعّال في بلد متعطش لرأس المال. في كلتا الحالتين، استفادت التكتلات من حماية الدولة ورعايتها، لكنها تنافست مع بعضها البعض في مختلف القطاعات. يخلق صعود مجموعة Adani وضعاً شبه احتكاري للمجموعة عبر العديد من الصناعات.

بدلاً من ذلك، يبدو أن مسار أداني يتبع ذلك النوع من الرأسمالية التي سادت في عهد ماركوس وسوهارتو ومهاتير. في هذه الحالات، كان للرجال الأقوياء الحاكمين علاقات وثيقة للغاية مع شركات مختارة. كان لدى ماركوس أنطونيو فلويريندو، ملك الموز، وإدواردو "داندينج" كوجوانكو، ملك جوز الهند. كان لدى سوهارتو ليم سيو ليونغ، ومحمد "بوب" حسن، وغيرهم من كبار رجال الأعمال الذين أقاموا علاقات تجارية مع أطفاله، ممّا جعل الشراكات مفيدة للطرفين. مهاتير كان تاج الدين الرملي. ازدهر رجال الأعمال هؤلاء بينما كانت الأمور جيدة ودعموا الحكم السياسي الطويل لرعاتهم. نتيجة لقربهم من الحكومات الحاكمة في ذلك الوقت، غالباً ما تلقى أباطرة جنوب شرق آسيا عقوداً خلقت احتكارات من خلال المحسوبية.

لا توجد علاقات تجارية مباشرة مؤكدة بين مودي وأداني، و(بالطبع) مجموعة أداني لديها أيضاً عمليات في الولايات التي تقودها المعارضة. لكن الرجلين قريبان. في عام 2014، عندما غادر مودي ولاية غوجارات إلى نيودلهي لأداء اليمين الدستورية كرئيس للوزراء، طار على متن

طائرة أداني الخاصة. سافر عدني مع رئيس الوزراء في بضع رحلات إلى الخارج. عندما تزوج ابن أداني في غوا في عام 2013، ورد أن مودي حضر الحفل لمدة يومين كاملين. وفي الوقت نفسه، تزعم المعارضة السياسية أن الحكومة الهندية مارست ضغوطاً على جيرانها، بما في ذلك سريلانكا وبنغلاديش، لتقديم صفقات طاقة مواتية لمجموعة أداني. (نفت المجموعة إعادة التفاوض على اتفاقية شراء الطاقة مع بنغلاديش).

دفاع أداني المركزي ضد مزاعم تقرير هيندنبورغ هو أنه لم يرتكب أي خطأ بموجب القانون الهندي – على الرغم من أن مدققي الحكومة الهندية مرروا منذ ما يقرب من عقد من الزمان تعليقات سلبية على مجموعة أداني. والتزم مودي نفسه الصمت إلى حدّ كبير بشأن المزاعم ضد مجموعة أداني، واكتفى وزراؤه بالقول: إن المنظمين المناسبين يدرسون القضية. مع استثناءات قليلة، كانت وسائل الإعلام الهندية مترددة في التدقيق في سلوك أداني، على الأقل جزئياً لأن شركاته رفعت دعوى قضائية ضد النقاد. ومع ذلك، منذ نشر تقرير هيندنبورغ، بدأ منظمو السوق الهندية في البحث عن الشركات الأجنبية التي يزعم أنها مرتبطة بأداني.

وفي الوقت الذي يسعى فيه إلى إعادة تشكيل الهند، يسعى مودي أيضاً إلى إعادة تشكيل الرأسمالية الهندية. إحدى النتائج الواضحة للسنوات التي قضاها في السلطة هي الموقف المتغير لصاحب العمل في المجتمع، فبدلاً من وجود وصي محترم يمكنه المساعدة في توجيه إدارة الدولة، أصبح رجل الأعمال حليفاً مخيفاً في كثير من الأحيان سعيداً بتقديم عطاءات السياسيين وتأمين العقود من خلال تنمية الاتصالات الصحيحة. وسوف يؤدي هذا التحول إلى مجتمع بلوتوقراطي، بعيد كل البعد عن الرأسمالية العامة التي دافع عنها والده المؤسس المهاتما غاندي. وتبدو الهند الآن أبعد ما تكون عن تلك المثل العليا أكثر من أي وقت مضى.

التحليل:

تفاقمت الضغوط على مجموعة "أداني غروب" الهندية ومؤسسها صاحب الستين عاماً، غوتام أداني، الذي يعدّ أحد أغنى أثرياء الهند وآسيا، الذي حلّ لفترة وجيزة في العالم الماضي بالمركز الثاني خلف رجل الأعمال الأميركي إيلون ماسك على قائمة أغنى أثرياء العالم، وذلك بسبب التلاعب بالأسهم والاحتيال المحاسبي، التي أثارتها مؤسسة "هيندنبرغ ريسيرش" – ومقرها في نيويورك– ضد المجموعة الهندية. وعلى النقيض من ماسك، لا يتمتع أداني بشهرة واسعة نسبياً خارج الهند.

شركات غوتام:

تضم شركة "أداني غروب" في الوقت الحاضر 6 من أكبر الشركات في مجالات تتنوع ما بين الطاقة والنقل وتطوير البنية التحتية، كما تعدّ أكبر مُشغل للموانئ في الهند، وتدير بعضاً من أكبر مطارات البلد. وأعلنت "أداني إنتربرايزس"–وهي مؤسسة مدرجة بالبورصة– عن مبيعات بقيمة 9.3 مليار دولار في العام الممتد حتى 31 مارس 2022. الشركات التي يملكها أداني غوتام: فضلاً عن شركة "أداني إنتربرايزس" التي تعمل في التنقيب عن الفحم، هناك أيضاً:

1- "أداني غرين إنرجي" لتوليد الطاقة المتجددة.

2- "أداني ترانسميشن" لنقل الكهرباء.

3- "أداني توتال غاز" لتوزيع الغاز.

4- "أداني توتال غاز" لتوزيع الغاز.

كما تدير "أداني غروب" مؤسسة عقارية، وشركة ظل مالية تحمل اسم "أداني كابيتال" (Adani Capital)، وشركة لزيت الطعام والأغذية التي تعمل عبر مشروع مغامر مع "ويلمار إنترناشيونال" (Wilmar International)، ومقرها سنغافورة.

أداني غوتام وأذرعه السياسية:

يعدّ قطب الأعمال مقرباً من رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي –الذي تعود أصوله إلى ولاية غوجارات أيضاً– أكثر من أي ملياردير هندي آخر. وقد تناسبت استراتيجية شركة أداني مع جهود مودي لتنمية اقتصاد الهند الذي يبلغ قوامه 2.3 تريليون دولار.

حينما وعد مودي بتوصيل الكهرباء إلى مزيد من الهنود، ضاعف أداني انتاج الكهرباء المولدة بالفحم. وامتد التوافق بينهما أيضاً إلى العلاقات الخارجية، ففي 2021، شرع أداني في بناء مرفق ميناء ضخم بسريلانكا، وقال المسؤولون في البلدين: إنَّ الخطة لاقت تشجيعاً من حكومة مودي التي تسعى للحدّ من النفوذ الصيني في الجزيرة. يمكن الاعتماد على أداني لتوفير المال أو البنية التحتية أو الخبرة أو أي متطلبات ذات أولوية سياسية، سواء كان المشروع يتمثل في إنشاء طرق سريعة أو ترقية مركز بيانات. وفي هذا السياق نفى الملياردير الهندي غوتام أداني أن يكون صعوده ليصبح أغنى رجل في آسيا قبل أن يفقد هذا اللقب بعدما تبخّرت نسبة كبيرة من قيمة المجموعة التابعة له، عائداً إلى علاقته برئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي.

وتأتي تصريحات أداني بينما انخفض سعر سهم "اداني انتربرايزس" الشركة الرائدة في مجموعته، بنسبة 10 بالمئة عند افتتاح بورصة بومباي التي علقت تداولها مرات عدّة. وقد تراجع بنسبة 30 بالمئة وأغلق على ارتفاع بنسبة 1,25 بالمئة ليبلغ 1584,20 روبية (19,33 دولاراً). وتراجعت القيمة الاجمالية لأسهم كيانات تابعة لأداني مدرجة في البورصة، أكثر من 120 مليار دولار أي حوالي نصف قيمة المجموعة، مذ نشرت مؤسسة "هيندنبورغ ريسرتش" في 24 كانون الثاني اتهامات بعمليات احتيال في المحاسبة.

واعتبرت "هندنبرغ ريسرتش" أن مجموعة أداني استفادت من نمط من التساهل الحكومي "استمرّ لعقود" وأن "المستثمرين والصحافيين والمواطنين وحتى السياسيين يخشون التحدث علناً خوفاً من الاجراءات الانتقامية". بدورها، عدّت مجموعة أداني أنها كانت ضحية هجوم

"شرير" على سمعتها وأصدرت بياناً يقع في 413 صفحة الأحد قالت: إنه يثبت أن اتهامات "هندنبرغ" "ليست إلا كذبة". وردت "هندنبرغ"، التي تجمع المال عبر الرهان على هبوط الأسهم، أن أداني لم تجب على معظم الأسئلة المطروحة في تقريرها.

ويقول محللون: إن هذه الاضطرابات أضرّت بصورة الهند في الوقت الذي تسعى فيه لجذب مستثمرين أجانب بعيداً عن الصين. طلب المصرف المركزي الهندي من المقرضين تقديم تفاصيل عن مدى تأثرهم بوضع مجموعة أداني التي تشمل مصالحها موانئ وشركات اتصالات ومطارات ومؤسسات إعلامية فضلاً عن الفحم والنفط والطاقة الشمسية، بحسب ما ذكرت "بلومبرغ" نقلاً عن مصادر لم تسمها. وفي مقابلة سابقة قال أداني غوتام: إن 32% فقط من قروض شركاته هي قروض مستحقة لمصارف هندية وإن نحو نصف ديونها مبنية على سندات دولية.

بعد عام من الحرب، ظلت أوكرانيا وروسيا مصممتين

By Emily Tamkin, foreign policy, 24 FEBRUARY 2023.

أصرت روسيا على أنها تشارك فقط في 'عملية خاصة'، لكنها كانت في حالة حرب مع أوكرانيا منذ عام. وبحسب ما ورد توقع الكرملين سقوط كييف في غضون ثلاثة أيام. بعد مرور عام، لا تزال كييف في أيدي الأوكرانيين. صوتت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة لدعم قرار غير ملزم يدعو روسيا إلى إنهاء غزوها لأوكرانيا.

في غضون ذلك، قدمت الصين وهي حليف رئيسي لروسيا، ما تسميه خطة سلام لتشجيع وقف إطلاق النار والمفاوضات. على الرغم من أن معظم الدول الغربية رفضت خطة بكين باعتبارها خطة غير ناجحة، فقد أعرب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عن بعض الانفتاح على الوساطة الصينية، وقال: ... نود أن نعقد اجتماعاً مع الصين.

على الرغم من الدعم الواسع النطاق لأوكرانيا في الغرب ونجاحات ساحة المعركة في كييف، أشار جراهام أليسون، الأستاذ في كلية كينيدي بجامعة هارفارد، إلى أن القوات الروسية استولت على 11% إضافية من الأراضي الأوكرانية منذ هذا الوقت من العام الماضي. الاقتصاد الأوكراني والبنية التحتية للطاقة في وضع أسوأ مما كانت عليه قبل عام.

وأضاف أليسون: 'وهكذا، مع استمرار الصحافة الغربية في تسليط الضوء على ما تراه نجاحات أوكرانيا، يجب أن ندرك أيضاً أنه إذا كان العام الثاني من الحرب في الأساس نسخة كربونية من السنة الأولى، في فبراير 2024، ستسيطر روسيا على ما يقرب من ثلث أوكرانيا'. وهذا ناهيك عن الخسائر الأوكرانية – المدنيين والعسكريين. قُتل الآلاف من المدنيين الأوكرانيين في الحرب وعدد قليل جداً من المدنيين الروس. وفقاً لبطاقة تقرير أليسون، فإن الخسائر العسكرية الأوكرانية تفوق الخسائر الروسية.

ومع ذلك، لا تزال أوكرانيا مصممة كما كانت دائمًا على الفوز. حشد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ليس فقط الدعم المحلي ولكن أيضاً الدعم الدولي، والذي ظهر مؤخراً في زيارة في زمن الحرب من الرئيس الأمريكي جو بايدن (الذي وعد بأن المزيد من المساعدات كانت وشيكة).

كما كتبFP Anchal Vohra ، فإن أوكرانيا لا تعني فقط الدفاع عن أراضيها ولكن استعادة شبه جزيرة القرم، التي ضمتها روسيا في عام 2014. يبدو أن أوكرانيا تأخذ على محمل الجد المبادئ التي تقاتل من أجلها نظرياً. كما ناقش رئيس تحرير FP رافي أغراوال في محادثته مع الخبيرين أنجيلا ستينت ومايكل كوفمان، لا يزال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يعتقد أن روسيا ستفوز. انتهى العام والحرب مستمرة.

ترفض مولدوفا مطالبة روسيا بغزو ترانسنيستريا. نفت مولدوفا مزاعم وزارة الدفاع الروسية بأن أوكرانيا تخطط لغزو ترانسنيستريا، المنطقة الانفصالية في مولدوفا. وقالت روسيا إن هذا يشكل 'تهديداً مباشراً' للقوات الروسية. وقالت وزارة الدفاع الروسية في بيان 'القوات المسلحة لروسيا الاتحادية سترد بشكل كاف على الاستفزاز الوشيك من الجانب الأوكراني.' ونفت حكومة مولدوفا ذلك، قائلة: 'مؤسساتنا تتعاون مع شركاء أجانب وفي حالة وجود تهديدات للبلاد، سيتم إبلاغ الجمهور على الفور'.

التحليل:

توقع مُعظم دول العالم أن العملية العسكرية الروسية تجاه أوكرانيا قبل عام سوف تُحسم ببضعة أشهر. حتى أن الولايات المتحدة والغرب لم يدعمون أوكرانيا بالسلاح قبل بدء الحرب، وهذا ما اعتبرته روسيا بأنه أشارة خضراء لعمليات العسكرية في أوكرانيا.

أتضح فيما بعد انعدام الدعم العسكري الأمريكي الغربي يُقصد منه استدراج روسيا لحرب لاستنزافها عسكرياً واقتصادياً، والدليل أهتموا بفرض سيل من العقوبات الاقتصادية والشخصية والدبلوماسية...، للأضرار بالنظام السياسي الروسي. لكن الواقع أثبت أن روسيا خارج مخططات

الولايات المتحدة والغرب، لكونها دولة عظمى نووية تملك اكتفاء ذاتي في كافة النواحي الاقتصادية والعسكرية. لذلك ارتدت العقوبات المفروضة على روسيا سلباً باتجاه الغرب، مما أثر على امدادات الطاقة اليهم والقادمة من روسيا، وأثار خلافات وعدم اجماع ما بين الدول الغربية في دعم أوكرانيا عسكرياً.

قاتلت روسيا في بداية عملياتها العسكرية في أسلحة الاتحاد السوفيتي القديمة، ولم تقاتل في أوكرانيا بالأسلحة الحديثة المتطورة. وهذا ما جعل الوليات المتحدة والغرب يقدمون مؤخراً على تزويد أوكرانيا بالأسلحة الحديثة من الدبابات والمدافع وحتى الطائرات...، لدعم وتعزيز مكانة أوكرانيا في الحرب للأشهر القادمة. وهذا يعني أن حقيقة الحرب هي حرب روسيا مع الولايات المتحدة والغرب على الأراضي الأوكرانية، لذا سوف تشتد ضراوة الحرب كما طالت لما يرافقها من تحديات وتداعيات على المنطقة والعالم، لا سيما وأن هناك أجماع لأغلبية دول العالم نحو نظام مُتعدد القطبية، بدلاً عن النظام الأوحد بقيادة الولايات المتحدة.

يبدو أن تحديد انتصار أوكرانيا في حربها مع روسيا أمراً بعيداً عن الواقع، وهذا واضح من تحركات الماكنة الإعلامية الامريكية الغربية في أيهام دول العالم بأن القوات العسكرية الأوكرانية تُحقق الانتصارات أمام روسيا، لكن واقعياً تمكنت الأخيرة من بسطت نفوذها على ثلث الأراضي الأوكرانية. علاوة على ذلك الدول الحليفة مع روسيا مثل الصين وكوريا الشمالية وايران ودول أخرى قد لم تُظهر دعمها لروسيا. ترفض هذه الدول خسارة روسيا عسكرياً واقتصادياً لأنه يرتد سلباً على مصالحها في المنطقة والعالم.

الكيان الصهيوني نهاية الديمقراطية الإسرائيلية

By Eliav Lieblich and Adam Shinar, Foreign Affairs, 8 February 2023.

بعد فوزه الانتخابي الكبير بشكل غير متوقع في نوفمبر 2022، واصل بنيامين نتنياهو تشكيل الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل. لا يتفق أعضاؤها القوميون المتطرفون والأرثوذكس المتطرفون على كل شيء، لكنهم متحدون على هدف واحد: إضعاف القضاء الإسرائيلي وتعزيز سيطرة الحكومة على كل من المحاكم والخدمة المدنية.

في الشهر الماضي، كشفت حكومة نتنياهو عن خطط للقيام بذلك. وعلى الرغم من أن هذه التغييرات صيغت بعبارات معتدلة، إلا أنها من شأنها أن تؤدي إلى تآكل جميع الضوابط والتوازنات المؤسسية تقريبا، ممّا يؤدي إلى تركيز سلطة هائلة في أيدي السلطة التنفيذية. وهذا بدوره سيمكّن من اتخاذ المزيد من الخطوات التي اتفق عليها التحالف بالفعل لدفع الأمة في اتجاه الاستبداد – سواء في إسرائيل أو في الأراضي التي تحتلها.

يدّعي نتنياهو أن هذه الاصلاحات ضرورية لاستعادة توازن القوى بين السلطتين التشريعية والقضائية. ويختلف الكثير من الإسرائيليين مع هذا الرأي، وفي 21 كانون الثاني/يناير، خرج أكثر من 130 ألف شخص إلى شوارع تل أبيب ومدن أخرى للاحتجاج على التغييرات المقترحة. ومنذ ذلك الحين، كانت هناك احتجاجات يومية ضد ما يخشى العديد من الإسرائيليين من أنه دكتاتورية وشيكة. اجتذبت مظاهرة أخرى في 28 يناير/كانون الثاني حشداً من أكثر من 100 ألف شخص. في أعقاب قواعد اللعبة الشعبوية، رفض نتنياهو وحلفاؤه الاحتجاجات باعتبارها نخبوية وممولة من الخارج ويسارية متطرفة. لكن الطلاب والأكاديميين والمهنيين وأعضاء المجتمع المدني حشّدوا جميعاً ضد خطة الحكومة، التي يحذر الاقتصاديون من أنها قد تضر بالاقتصاد وتؤثر على قدرة إسرائيل على جذب الاستثمار الأجنبي لقطاع التكنولوجيا الفائقة.

لم تكن السياسة الإسرائيلية أبداً مستقطبة إلى هذا الحدّ. وهاجم حزب نتنياهو مراراً النظام القضائي، خاصة وأن التهم الموجهة إليه اكتسبت زخماً. وينفي نتنياهو بشدة أن تكون التغييرات

التي يخطط لها أي علاقة بمحاكمته. ولكن إذا تمّ سنّها، فسيكون لديه سلطة إعادة هيكلة مكاتب النائب العام ورئيس النيابة العامة وتعيين المسؤولين الذين قد يراجعون قضاياه. كما أن تأكيد سيطرة الحكومة على التعيينات القضائية يمكن أن يمكّن نتنياهو من تحديد القضاة الذين ينظرون في استئنافه.

في الوقت الحالي، يبدو من المرجّح أن يتم تمرير الاصلاحات. ويتمتع نتنياهو بأغلبية مستقرة في البرلمان، وسرّع ائتلافه هجومه على القضاء في عاصفة من التشريعات التي انتقدتها المعارضة لانتهاكها الاجراءات المقبولة. هناك احتمال أن تبطل المحكمة العليا الاصلاحات بمجرد الموافقة عليها، الأمر الذي من شأنه أن يغرق البلاد في أزمة دستورية كاملة. ولكن في كلتا الحالتين، ستكون حكومة نتنياهو قد عمّقت انقسامات إسرائيل وأضعفت ديمقراطيتها.

الحروب القضائية

سيكون من السهل نسبياً سنّ مقترحات نتنياهو لأن إسرائيل، على عكس الولايات المتحدة، ليس لديها دستور جامد. تمّ وضع خطط لصياغة مثل هذا الدستور عندما تأسست إسرائيل في عام 1948، وفي عام 1949، تمّ انتخاب جمعية تأسيسية لهذا الغرض. لكن الجمعية وصلت إلى طريق مسدود، وقرر أعضاؤها تحويل الهيئة إلى هيئة تشريعية (الكنيست) تحتفظ بالسلطة التأسيسية للمجلس. وبدلاً من اعتماد دستور مكتمل، وافق الكنيست على تقسيم الدستور إلى فصول، كل منها يضم "قانون أساس"، سيصبح يوماً ما جزءاً من دستور رسمي.

وفي الفترة من عام 1949 إلى عام 1992، أجرت المحكمة العليا مراجعات قضائية للقرارات الإدارية، ممّا يعني أنها نظرت في مشروعية الاجراءات التنفيذية ولكنها لم تستطع إلغاء التشريعات على أساس أنها تنتهك الحقوق الفردية. بيد أن الكنيست أقرّ في عام 1992 قانونين أساسيين يتناولان هذه الحقوق – القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته؛ والقانون الأساسي هو القانون الأساسي المتعلق بالمساواة بين الجنسين. والقانون الأساسي: حرية الاحتلال. كانت هذه القوانين جديدة ليس فقط لأنها تحمي حقوقاً معينة، مثل الكرامة والحرية والخصوصية والملكية والتنقل

والاحتلال، ولكن أيضاً لأنها تضمنت ما يسمّى ببنود التقييد التي تحدد أن الحقوق المذكورة لا يمكن تقييدها إلا إذا كان الاستثناء متوافقاً مع قيم الدولة، وتمّ سنه لغرض مناسب، وإلى حدً لا يزيد عن المطلوب. وعلى هذا الأساس، رأت المحكمة العليا، بعد ثلاث سنوات، أن القوانين الأساسية أعلى من التشريعات العادية، وبالتالي فإن لديها سلطة إلغاء أي تشريع ينتهكها.

ومنذ ذلك الحين، ألغت المحكمة العليا 22 قانوناً وبنداً في مسائل تشمل سجن طالبي اللجوء، وخصخصة السجون، ومصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة لتمكين المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. وبمرور الوقت، فسّرت المحكمة أيضاً الحق في الكرامة المنصوص عليه في القانون الأساسي على أنه يشمل الحق في حرية التعبير والمساواة. وقد رفضت المحكمة باستمرار البتّ في الشرعية العامة للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

منذ عام 1953، اختارت إسرائيل قضاتها من خلال لجنة متنوعة تتألف من ثلاثة قضاة في المحكمة العليا، ووزيرين في الحكومة، وعضوين في الكنيست، وعضوين من نقابة المحامين الإسرائيلية. ولتعيين قاض في المحكمة العليا، يلزم الحصول على أغلبية سبعة أصوات من اللجنة المكونة من تسعة أعضاء، ممّا يعني أنه لا يمكن لأي مجموعة أن تعمل بمفردها. يمكن للقضاة استخدام حق النقض ضد ما يريده السياسيون، ويمكن للسياسيين استخدام حق النقض ضد ما يريده القضاة. وقد أدى ذلك إلى نظام لبناء توافق الآراء والمساومة ينتج قضاة ينظر إليهم في الغالب على أنهم وسطيون.

لكن الجمع بين أحكامها في الدفاع عن القوانين الأساسية وعضويتها جعل المحكمة العليا هدفاً لليمين الإسرائيلي، الذي اتهم المحكمة بشكل متزايد بأنها ليبرالية للغاية وتتجاوز صلاحياتها. يجادل نتنياهو وحلفاؤه بأن القوانين الأساسية لم تمكن المحكمة صراحة من إبطال القوانين، وأنه على أي حال، فسّرت المحكمة سلطاتها في المراجعة الدستورية والإدارية على أوسع نطاق مع توسيع قواعدها القائمة. يزعم اليمينيون أيضاً أن المحكمة العليا كانت شديدة التدخل في أساليب الأمن القومي.

في الواقع، كانت المحكمة محترمة تماماً للدولة، لا سيما في مسائل الأمن القومي وبشكل أكثر وضوحاً عند مراجعة اجراءات الحكومة فيما يتعلق بالأراضي المحتلة. رفضت المحكمة باستمرار البتّ في الشرعية العامة للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي. كما صرّحت بهدم منازل المقاتلين الفلسطينيين، وهو ما ينتهك قوانين الحرب. في الواقع، بالإضافة إلى توفير حماية محدودة للممتلكات الفلسطينية الخاصة، سمحت المحكمة تقريباً بكل سياسة تتعلق بالمستوطنات مع توفير قشرة من الشرعية الدولية للاحتلال المستمر منذ 55 عاماً.

بالنسبة لحكومة نتنياهو الجديدة، هذا لا يكفي. عازماً على تجريد المحكمة العليا من سلطاتها لتوفير حتى أبسط أشكال الحماية، شرع الائتلاف اليميني المتطرف في اصلاح كل شيء من العملية التي يتم من خلالها اجراء التعيينات القضائية إلى وضع وصلاحيات المستشارين القانونيين الحكوميين.

اعتداء شامل

وبموجب الخطة التي اقترحتها الحكومة، لن تتمكن المحكمة العليا من إلغاء القوانين إلا إذا نظر جميع قضاتها البالغ عددهم 15 قاضياً في الأمر ووافق 12 منهم على ذلك. مثل هذا المستوى المرتفع يعني أنه سيتم إلغاء عدد قليل جداً من القوانين، إن وجدت. وحتى لو تمكنت المحكمة من إبطال قانون، فأن ذلك لن يكون نهاية المطاف. وتتضمن الخطة أيضاً "بنداً غير محدود"، والذي من شأنه أن يسمح للكنيست بتجاوز أي قرار بإلغاء قانون بأغلبية بسيطة من أصوات جميع أعضاء الهيئة. في النظام البرلماني الإسرائيلي، تمتلك كل حكومة أغلبية. وبالتالي فأن هذا البند سيسمح بتجاوز أي حق: الحقوق الأساسية، والحقوق المتعلقة بالمشاركة السياسية، وحتى الحق في التصويت. ولضمان عدم انحراف المحكمة عن جدول أعمال الحكومة، تسعى الخطة أيضاً إلى تحويل لجنة التعيينات القضائية بحيث تتمتع الحكومة بأغلبية تلقائية.

على عكس العديد من الدول الديمقراطية، فأن إسرائيل لديها ضوابط قليلة على السلطة التشريعية والتنفيذية. تسيطر الحكومة على الكنيست، وعادة ما يصوّت الائتلاف ككتلة وفقاً للقرارات التي تتخذها لجنة وزارية، ممّا يعني أن العديد من الوزراء الأقوياء، بقيادة رئيس الوزراء، يسيطرون على التشريعات. وبالتالي، فإن أهم ضابط للسلطة التنفيذية هو المراجعة القضائية، التي ستنهيها خطة الحكومة فعلياً.

ولن تتمكن المحكمة العليا من مراجعة القوانين الأساسية على الإطلاق بموجب الخطة المقترحة. وبمجرد أن تصبح القوانين الأساسية محصّنة من المراجعة، يمكن إعادة صياغة التشريعات المتطرفة كقوانين أساسية للتحايل على المراجعة القضائية. وقد تمّ بالفعل تقديم مشروع قانون هجرة بعيد المدى من شأنه أن يسمح بالاحتجاز غير المحدود لطالبي اللجوء كقانون أساسي لهذا السبب على وجه التحديد.

وتصرّ الحكومة على أن هذه الاصلاحات تتماشى مع ترتيبات البلدان الأخرى. كندا لديها شرط على الرغم من ذلك، على سبيل المثال، وبالمعنى الدقيق للكلمة، لا يمكن للمحاكم إلغاء التشريعات في المملكة المتحدة. لكن هذه الدول لديها ضوابط وتوازنات غير موجودة في إسرائيل، وليس لدى الحكومة الإسرائيلية أي نية لإدخالها. إذا كان لابدّ من اجراء أي مقارنات دولية، فينبغي أن تكون مع المجر، التي تحوّلت في عهد رئيس الوزراء فيكتور أوربان من ديمقراطية ليبرالية إلى نظام استبدادي. ومن المحتمل أن يكون الوضع في إسرائيل أكثر خطورة. المجر تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، الذي لديه صلاحيات لإبطاء هذا الانحدار، إن لم يكن عكسه. لا تخضع إسرائيل لرقابة دولية مماثلة وهي متورطة في صراع مستعصي ومتفجر.

رسخ أوربان حكمه من خلال تغيير الدستور، وتكوين واختصاص القضاء، والقواعد التي تحكم الانتخابات. كما قام بحشو الخدمة المدنية بالموالين للحزب، وشدد قبضته على الصحافة، وأعاد توجيه التمويل الحكومي إلى وسائل الإعلام الموالية لأوربان. الآن، 20 في المئة فقط من وسائل الإعلام المجرية مستقلة، وهي تحت ضغط سياسي وتنظيمي واقتصادي مستمر. إن تفكيك

المحاكم جعل ذلك ممكناً، ولهذا السبب ليس من قبيل المصادفة أن تختار الحكومة الإسرائيلية استهداف القضاء أولاً.

وبمجرد اصلاح القضاء، تريد حكومة نتنياهو تعديل قوانين الانتخابات لحظر حتى التصريحات المتفرقة التي "تدعم الإرهاب" – والتي يمكن تفسيرها على أنها تشمل انتقادات شديدة للاحتلال الإسرائيلي وحتى التشجيع الغامض للمقاومة الفلسطينية – ممّا يمنع فعلياً العديد من العرب من الترشح لانتخابات الكنيست. وإذا تمّ تمرير هذا القانون، فمن المرجّح أن يتسبب في انخفاض كبير في نسبة التصويت بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، ممّا يزيد من تعزيز حكومة نتنياهو من خلال جعل الأمر أكثر صعوبة على المعارضة لتحقيق الحد الأدنى من أعضاء الكنيست البالغ 61 عضواً لتشكيل حكومة.

إن إزالة القيود المفروضة على سلطة الحكومة سوف تسترضي الأصوليين الدينيين وتمكّن نتنياهو من الوفاء بوعوده لشركائه في الحكم. في اتفاقياته الائتلافية، تعهد بتعديل قوانين مكافحة التمييز في البلاد، ممّا يسمح لأصحاب الأعمال برفض الخدمة على أساس المعتقدات الدينية، ممّا سيؤثر على مجتمع المثليين والأقليات الأخرى.

كما أعلنت حكومة نتنياهو عن خطط لإصلاح وسائل الإعلام. أعلن شلومو كارهي، وزير الاتصالات، عن نيته خصخصة محطات التلفزيون والإذاعة الإسرائيلية التي تمولها الدولة. وينظر معظم المراقبين إلى هذه الخطوة على أنها محاولة لتضييق الخناق على التغطية الصحفية الناقدة والتقارير المستقلة. والواقع أن غاليت ديستيل أتباريان، وزيرة الدبلوماسية العامة، تريد أن تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. وقد أعربت عن دعمها لإغلاق وسائل الإعلام التي تمولها الدولة تماماً بدلاً من خصخصتها لأنها، كما قالت: "كلما قمت بالخصخصة، يتسرب اليسار إلى الداخل". وفي الوقت نفسه، أعلن وزير الثقافة ميكي زوهار عن خططه الخاصة للحدّ من الانفاق الحكومي على الفنون، ورفض تمويل الأعمال التي "تضر بصورة الدولة". هذا البرنامج المكون من مرحلتين لتغيير

السياسة له هدف واضح: خنق التعبير عن طريق إزالة المحتوى النقدي من المجال العام وتعزيز قبضة الحكومة على السلطة.

أثارت الاصلاحات الإعلامية المقترحة ردّ فعل عنيف كبير، وفي أوائل فبراير/ شباط، أعلنت الحكومة أنها ستعلقها. كان السبب الذي قدمته لهذا التحوّل معبراً: الاصلاحات القضائية هي الأولوية القصوى للحكومة، لذلك يجب ألا يكون هناك أي إلهاء قبل أن تحصل على موافقتها. وعلى أي حال، بمجرد إقرار الاصلاحات القضائية، سيكون تفكيك محطات التلفزيون والإذاعة العامة أسهل.

وأخيراً، تخطط الحكومة لاتخاذ نهج أكثر صرامة في الأراضي المحتلة. في عرض برنامج سياسة حكومته، ذكر نتنياهو أن اليهود لديهم حقوق حصرية في جميع أراضي إسرائيل، بما في ذلك الضفة الغربية. وقد أنهى ذلك فعلياً أي ادعاء بأن للفلسطينيين حقوقاً في الأراضي. وفي اتفاقاته الائتلافية، وعد نتنياهو شركاءه اليمينيين المتطرفين بأن حكومته ستشجع المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية وتضع الأساس لضمّها في نهاية المطاف. كما أعلن أنه ينوي "تنظيم" البؤر الاستيطانية المقامة على أراض فلسطينية خاصة بعد أن أبطلت المحكمة العليا قانوناً يسعى إلى القيام بذلك.

عيّن نتنياهو بتسلئيل سموتريتش، وهو مستوطن وواحد من أكثر السياسيين المناهضين للفلسطينيين تطرفاً في إسرائيل، وزيراً خاصاً في وزارة الدفاع مكلفاً بالإشراف على الشؤون المدنية في الضفة الغربية. ومن خلال انتزاع هذه السلطة فعلياً من الجيش ومنحها لمعين سياسي، أشار نتنياهو إلى نية حكومته في الضم.

هذه الاصلاحات المقترحة مجتمعة ترقى إلى مستوى الاعتداء على الديمقراطية الإسرائيلية المعيبة بالفعل. إن أجندة الحكومة والتحوّل الاستبدادي الذي تنذر به قد أثار بالفعل حركة احتجاج جماهيرية. كما أثارت مخاوف واسعة خارج إسرائيل، ممّا دفع دولاً من بينها فرنسا والولايات المتحدة

إلى إبداء تحفظات بشأن التغييرات الوشيكة. إذا استمر نتنياهو وائتلافه في جرّ إسرائيل إلى الطريق المجري، فلن يهددوا المؤسسات الديمقراطية في البلاد فحسب، بل أيضاً علاقاتها مع الحلفاء.

التحليل:

بعد الانتخابات الإسرائيلية الخامسة والحاسمة التي جرت في تشرين الثاني 2022، فاز رئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو وشكّل الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ الكيان الصهيوني تضم كتل وأحزاب قومية دينية يهودية متطرفة واصولية يهودية متطرفة والتي تتفق جميعها على إضعاف القضاء الإسرائيلي وتعزيز سيطرة الحكومة على كل من المحاكم والخدمة المدنية.

لم يشهد الكيان الصهيوني يوماً هذا القدر من الاستقطاب، وينفي نتنياهو بشدة أي علاقة لتلك التغييرات بقضايا الفساد المرفوعة ضده رغم أنها (التغييرات) ستمنحه صلاحية لإعادة هيكلة مكاتب النائب العام ورئيس الادعاء العام وتعيين المسؤولين الذين قد يراجعون قضاياه. ومن شأن تكريس سيطرة الحكومة على التعيينات القضائية أن يمكن نتنياهو من تحديد القضاة الذين سيستمعون إلى استئنافه في تلك القضايا. ومن المرجّح أن الكنيست سيوافق على تلك الاصلاحات، لكن ليبليش وشينار يعتقدان أن هناك فرصة لأن تعمل المحكمة العليا في إسرائيل على إبطالها بمجرد اجازتها في الهيئة التشريعية "ممّا قد يغرق البلاد في أزمة دستورية مكتملة الأركان." ومهما يكن من أمر فإن حكومة نتنياهو ستكون في كلتا الحالتين قد زادت طين الانقسامات الإسرائيلية بلّة وأضعفت ديمقراطيتها.

يسعى نتنياهو وحلفاؤه الى تركيز السلطة وتقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ويبرر ذلك في إعادة ضبط العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وجوبهت هذه الخطوات التي تزيد من تعزيز الاستبداد في الكيان بمعارضة شديدة من قبل اليهود وغيرهم تمثلت بخروج مظاهرات حاشدة الأمر الذي زاد من حدّة الاستقطاب السياسي الإسرائيلي الذي بدأ قبل الانتخابات الخامسة والذي استمر بمعدلات متصاعدة والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى استقطاب حادٌ في المجتمع الإسرائيلي بين اليمين واليسار حسب ما تنبأ به المختصون والخبراء.

يتمثل صعود اليمين المتطرف وسيطرة الاتجاه الشعبوي في الكيان الصهيوني علامة على فشل الديمقراطية كصيغة للحكم، لذا تلجأ الأحزاب في تجاوز الديمقراطية والمؤسسات الناتجة عنها، كمحاولة لتركيز السلطة لكي تتمكن من صناعة واتخاذ القرار الذي يتطلب سرعة البت خصوصاً على المستوى الخارجي. في كتابه الميول الاجرامية لأوروبا الديمقراطية يُثبت (جان كلود ميلنر) اعتقاداً معاكساً لما هو سائد في الغرب حول ديمقراطية الكيان الصهيوني. فالكيان– حسب ميلنر– يجسد نقيض المبدأ الديمقراطي الأوروبي، وامتداداً خارجياً لمشروعها في الوقت نفسه. فقد أمست الشمولية التي تعني التهام الدولة للمجتمع، والمتناقضة مع مفهوم الديمقراطية الغربية، هي نفسها خصائص "الديمقراطية الإسرائيلية" بوصفها مشروعاً يلتهم الشعب الفلسطيني ويحل محله؛ ممّا جعل (جاك رانسييه) يقول في كتابه كراهية الديمقراطية: إن "اليهود والديمقراطية في تعارض جذري. التي يُقصد بها الشكل الحالي للوجود اليهودي المرتبط بالاستعمار والاستيطان، كما يتأكَّد تحليل المفكر المصري (عبد الوهاب المسيري) بخصوص (الصهيونية) وأنها في جوهرها مشروع استعماري متعارض مع مبدأ تقرير المصير الذي تقوم عليه الديمقراطية، وأن التصدي الوحيد الممكن لهذا المشروع هو مقاومته كي ترتفع تكلفته على الدول الغربية الراعية له، فيصبح بلا قيمة في نظرهم، ومن ثمَّ بلا مستقبل.

وفي إطار حقوق الشعب الفلسطيني تبني حكومة نتنياهو نهج أكثر صرامة في الأراضي المحتلة، فقد ذكر نتنياهو في عرضه لبرنامج حكومته السياسي أن لليهود حقوقاً حصرية في جميع "أراضي إسرائيل"، بما في ذلك الضفة الغربية، كما أن نتنياهو يكون بذلك قد قضى فعلياً على أي ادعاء بأن للفلسطينيين حقوق في أراضيهم، كما أنه وعد شركاءه في ائتلاف اليمين المتطرف بأن حكومته سوف تروّج للمزيد من المستوطنات في الضفة الغربية وستضع الأساس لضمها في نهاية المطاف وفي هذا الشأن أعلن نتنياهو أيضاً أنه يعتزم "تنظيم" البؤر الاستيطانية التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة بعد أن أبطلت المحكمة العليا قانوناً يسعى إلى ذلك.

وعليه يمكن القون: إن الاصلاحات المقترحة من قبل حكومة نتنياهو ترقى في مجملها إلى حدّ الاعتداء على الديمقراطية الإسرائيلية المعيبة بالفعل، فقد أثارت أجندة الحكومة والتحول

الاستبدادي الذي تبشّر به بالفعل حركة احتجاجية جماهيرية، كما أثارت مخاوف واسعة خارج الكيان الصهيوني، ممّا دفع دولاً – من بينها فرنسا والولايات المتحدة – إلى إبداء تحفظات بشأن التغييرات الوشيكة. كما أن استمرار نتنياهو وائتلافه الحاكم في نهجهما هذا لن يهدد المؤسسات الديمقراطية للبلاد فحسب، بل علاقة الكيان بحلفائها أيضاً.